

عدم وجوب الصلوة مثلا ولا يلزم من عدمه وجوب الصلوة
 ولا عدم وجوبها لتوقف وجوبها على اسباب اخرى تحصل عند
 عدم الحيض وقد لا تحصل فخرج من هذا ان السبب يؤثر في
 اعمى طرفي وجوبه وعدمه والتوسط يؤثر في طرف غيره فقط والمخ
 يؤثر في طرف وجوده فقط ويحل استيفا ما يتعلق بمباحث الحكم
 من الاصول **واما الحكم العادي** فحقيقته امتاز الربط بين
 امر ومفعول وحذوا وعدمه بواسطة تكرار القران بينهما على الحس
مثال ذلك الحكم على النار بانها محرقة فهذا حكم
 عادي اذ معناه ان الاجزاء يقترن بمس النار في كثير من
 الاجسام مشاهده تكرر ذلك على الحس وليس معناه
 الحكم ان النار هي التي احرقت ما مسته او وسخينه
 اذ هذا المعنى لا دلالة للعادة عليه اصلا او بما غاية ما دل عليه
 العادة الاقتران فقط بين الامرين اما تعيين فاعل ذلك وليس
 للعادة فيه مدخل ولا منها تعلق علم ذلك وقدس على هذا اسائر الاحكام
 العائنه ككون الطعام مشيبعا والما مرويئا والشمس مضيئة والسيار
 قاطعه ونحو ذلك مما لا ينصرف وانما يتلقى العلم بفعله هذه الآثار
 المقارنه لهذه الاشياء من دليل العقل والنقل وقد اظهر المعنى والشرع

علاوة

على الافراد المولي جزو عن احتياج جميع الكائنات عموما
 وانه لا اثر لكل ما سواه تعالى في اثره اجملة وتفصيلا وقد
 غلط قوم في تلك الاحكام القادية انه يوجد معناه واصحا
 قد ابا يهوس وضم وبعدة شنيعة في اصول العقائد وشك
 عظم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم تسالده سبحانه الخاه الى الما
 من مصلات القن والمروظا هرا وابطنا على اهدا سنن على سبيلنا
 ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله **واما الحكم العقلي**
 فهو عبارة عما يدرك العقل ثبوته او نفيه وهذا الثالث الذي
 تعرضنا له في اصل العقيدة فقولنا الحكم العقلي **اجتزاع** الشرعي
 والعادي وقد عرفت معناها قوله بخصر في ثلاثة اقسام تعني
 كما ما تصور العقل لا يدركه لا يتناول من هذه الثلاثة الانسام
 اي لا يدركه ان يصف بواحد منها اما بالوجوب او الجواز او
 الاستحالة قوله فالواجب بالانصاف في العقل عديمه يعني ان
 الواجب العقلي هو الامر الذي لا يدرك في العقل عديمه يعني اما
 ابتد بالاحتياج الى سبق نظر ونسبي الصوري كالتحريم مثلا للجم
 فان العقل ابتد الا يدرك انفاك الحر من التي اي اخذت
 اذ بين الفراغ واما بعد سبق النظر ونسبي نظر كالتقدم للمو

اما بطرف
 او يدرك
 او يدرك
 او يدرك